الإصلاح المالي في الدولة الليبية

محاربة كل الظواهر من الفساد الي الهدر في المال العام والاسراف والفوضى المالية والإدارية تبدأ من اصلاح المالية العامة من اعداد الموازنة الي اصلاح نظام العطاءات مرورا بحساب الخزانة الموحد.

ان تجاهل اصلاح المالية العامة عبر العقود السابقة قد ادي الي هدا الوضع الذي نحن فيه من الفساد المالي والإداري والتسيب والتغول علي المال العام

اول مظاهر الفساد هو التغاضي عن تطبيق القانون المالي للدولة وما يتبعه من لوائح لضبط الانفاق والتصرف في المال العام وصلاحيات الانفاق وحدود التصرف المالي ولعل اول هده المظاهر عدم الاهتمام بإصدار قانون الموازنة العامة للحد من استخدام الأموال بدون تشريع قانوني والانفاق بعيدا عن مخصصات الموازنة بل تجاوزها بدون اذن قانوني من السلطة التشريعية.

لقد كانت محاولات الإصلاح من سنوات ولكن انعدام الإرادة السياسية لهذا الإصلاح جعل تلك الخطوات عديمة الجدوى والفائدة ولم تتوقف المؤسسات الدولية وعلي الأخص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن تقديم المقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي الشامل وعلي الأخص اصلاح المالية العامة وإصلاح النظام المصرفي.

ونستعرض في ما يلي مقترحات المؤسستين الدوليتين في ما يتعلق بالإصلاح المالي والتي بدأت بنوع من الجدية مند سنة 2005 هدا لا يعني عدم وجود محاولات اصلاح قبل دلك ولكنها لم تكن بالعمق الدي تميزت به المقترحات والتوصيات بعد سنة 2005

وكانت اكثر تفصيلا في السنوات 2006 و 2009 و2012

تقارير صندوق النقد الدولي أشار في توصياته الي العيوب التالية التي تعاني منها الموازنة:

1- الانعدام الي الشفافية في الموازنة
2- عدم وضوح تصنيف الموازنة
3- عدم معاينة ومراجعة وزارة التخطيط للمشروعات المدرجة في موازنة التنمية
4- عدم مناقشة تقارير تنفيذ الموازنة مع الجهات المنفذة
5- ضعف التقارير خاصة ما يتعلق بالنفقات الرأسمالية
6- نظام المعلومات نظام بدائي لانعدام استخدام التقنيات الحديثة
7- عدم اعتماد المحاسبة علي القيد المزدوج
8- عدم استخدام نظام حساب الخزانة الموحد

9- عدم وضوح فاعلية المراجعة الداخلية

10- عدم القدرة علي التقيد بتخصيص 70% من إيرادات النفط للتنمية و30% للمصروفات التسييرية وتم التحايل علي دلك باعتبار بعض النفقات ضمن باب التنمية

11- تراكم الديون من سنة لأخري وعدم القدرة علي تمويلها

قدم صندوق النقد الدولي برنامجا للإصلاح الشامل متكون من مرحلتين ويتضمن برنامج الإصلاح الاتي:

المرحلة ألأولي :

1- ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد أسلوب الموازنة وأسلوب ادارتها
2- تعزيز دور المصرف المركزي وتنفيد الإصلاحات المتوافقة مع نظام السوق
3- إزالة القيود المتبقية علي التجارة الخارجية
4- استكمال تحرير الأسعار وترشيد نظام الدعم
5- وضع برنامج قوي ومترابط للخصخصة
6- تحسين مناخ الأعمال.

في ما يتعلق بالمالية العامة تشتمل الإصلاحات ما يلي:

- وضع ميزانية مدمجة وموحدة تتولي مسؤوليتها وزارة المالية
- انشاء صندوق الاستقرار والادخار
- تحديث نظام الخزانة وتعزيز إجراءات الميزانية
- وضع اطر للإنفاق متوسط الأجل
- إصلاح قانون المشتريات (العطاءات)
- تحسين الاعداد لبرامج الاستثمار العام وتحسين إجراءات الرقابة عليها
- في المجال الضريبي والجمركي:
- تبسيط النظام الضريبي واستحداث ترتيبات دفع جديدة للشركات
- تخفيض معدلات الضريبة
- الحد من الإعفاءات
- إعادة تنظيم مصلحتي الضرائب والجمارك
- انشاء وحدة كبار الممولين
- تحسين الضوابط الرقابية

- زيادة تنمية الموارد البشرية
- تحسين المباني والمعدات الخاصة بالمكاتب الضريبية
- الوظيفة العامة:
- اجراء حصر دقيق للعاملين بالخدمة المدنية
- دراسة وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي

المرحلة الثانية

تنصب عملية الإصلاح علي الأمور التالية:

- التقدم في تنويع الاقتصاد وتشجيع الإصلاحات في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات
- اصلاح نظام الخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي
- دعم شبكة الأمان الاجتماعي
- تحسين الحكم والإدارة
- ضرورة التحكم الكامل عن طريق وزارة المالية في سياسة المالية العامة
- تحسين شفافية العمليات الحكومية
- تحسين جودة الانفاق الحكومي
- توسيع الوعاء الضريبي غير النفطي
- تحسين إدارة الثروة النفطية

في سنة 2012 قدم صندوق النقد الدولي دراسة متكاملة تحت عنوان أولويات اصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة وقد ركز التقرير بشكل مباشر علي اعداد الموازنة باعتبارها واحدة من أهم خطوات الإصلاح المالي ودلك في النقاط التالية

- ضمان التكامل بين مراحل اعداد الموازنة بما في ذلك الدمج بين الكامل لميزانية النفقات المتكررة والموازنة الرأسمالية
- وضع رؤية متوسطة الأجل للاستعانة بها في إعداد الموازنة السنوية
- تعزيز سياسات اعداد الموازنة
- عرض موازنة شاملة وواضحة

و تبدأ هده الخطوات باتخاذ بعض الإجراءات الاساسية الأساسية مثل تحسين هيكل عرض الموازنة ومحتوي منشور الموازنة وإصدار وثيقة توضح استراتيجية الموازنة في بداية اعداد الموازنة لزيادة الربط بين أولويات

السياسات واعتمادات الموازنة ووضع جدول زمني لإعداد الموازنة توضح فيه الأدوار والوظائف المنوطة بمختلف الوحدات الحكومية في مختلف مراحل الموازنة والمواعيد المقررة لإتمام المراحل الرئيسية

كما ينبغي العمل علي توضيح دور كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنسيق بينهما لضمان عدم تقويض دور وزارة المالية تدريجيا بوصفها المؤسسة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن إدارة المالية العامة وكدا ضمان وجود تكامل تام بين قرارات الانفاق التسييري والانفاق الرأسمالي.

في مجال الرقابة علي تنفيد الموازنة اكدت الدراسة والتوصيات الي عدم تجاوز إجراءات الرقابة طبقا لقانون المالي للدولة غير ان الواقع لا يتم تنفيد ذلك في مرحلة الارتباطات لذلك يجب تطبيق نظام الارتباط من خلال المراقبين الماليين

في مجال المحاسبة واعداد التقارير اوصي الصندوق علي وضع تبويب الموازنة ودليل للحسابات وفق المعايير الدولية المتعارف عليها واعداد نظام تبويب اقتصادي يتماشى مع دليل إحصاءات مالية الحكومة وميكنة نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية لجعل معلومات الموازنة اكثر شمولا وشفافية وموثوقية وحداثة

في مجال إدارة السيولة اوصي التقرير بضرورة وضع هيكل حساب الخزانة الموحد وتجميع كل النقدية في حساب واحد واغلاق الحسابات المصرفية غير الضرورية وينبغي ضم الأرصدة النقدية الزائدة في حساب الوزارات الي حساب الخزانة الموحد

وقد تم اعداد جدول زمني لأولويات الإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي البنك الدولي علي النحو الأني:

التدابير المقترحة	الاطار الزمني	الجهة المسؤولة
سياسة المالية العامة والإطار المنظم لها ولصندوق الثروة السيادية		
اعتماد إطار مالية عامة كلية لتحقيق اهداف مرتبطة بالاستقرار والادخار	ديسمبر 2012	وزارة المالية
إنشاء وحدة مالية عامة كلية في وزارة المالية	ابريل 2012	وزارة المالية
هيكلة حساب الخزانة الموحد وحسبا احتياطي الميزانية والمؤسسة الليبية للاستثمار كصندوق تمويلي	ديسمبر 2012	وزارة المالية /م ليبيا / م .ل. للاستثمار

وضع وتطبيق قواعد تنظم التدفقات الداخلة / الخارجة من محفظتي الاستقرار / الادخار	ديسمبر 2012	وزارة المالية/ م ليبيا م . ل. للاستثمار
اعتماد قوانين ولوائح لضمان الالتزام بمبدأ الشفافية والمساءلة في عمل صندوق الثروة السيادية	ديسمبر2012	وزارة المالية
البدء في تشغيل صندوق الثروة السيادية كصندوق استقرار / ادخار	يناير 2013	وزارة المالية/ م ليبيا م . ل. للاستثمار
تخطيط الموازنة واعدادها		
تحديد الأدوار والوظائف المنوطة بوزارتي المالية والتخطيط وسبل التعاون فيما بينهما	يونيو 2012	المالية / التخطيط / مجلس الوزراء
إصدار منشور موازنة واحد يضم النفقات المتكررة والتحول	يونيو 2012	المالية / التخطيط
إعداد وثيقة عن استراتيجية الموازنة قبل اعداد الموازنة	يونيو 2013	المالية / م الوزراء
ضم اعمال اعداد موازنتي الاستثمار والنفقات المتكررة في الوزارات التنفيذية بدمج القسمين المسؤولين عن الاعداد	يونيو 2013	المالية/ التخطيط/م الوزراء/ الوزارات
تحديد حدود قصوي مرجعية للموارد المتاحة للنفقات المتكررة والرأسمالية الإجمالية	يونيو 2013	المالية/ التخطيط / مجلس الوزراء
تحديد حدود قصوي مرجعية للموارد المتاحة لكل وزارة	يونيو 2014	المالية/ التخطيط / م الوزراء
حصر جميع المشروعات غير المكتملة التي تم البدء فيها قبل الثورة واستعراض موقفها	فورا	المالية / التخطيط
إنشاء وحدة إدارة استثمارات عامة	ابريل 2012	التخطيط / المالية
الرقابة علي تنفيد الموازنة		
توضيح مفهوم الارتباط في اللوائح المالية	يونيو 2012	وزارة المالية
قيام المراقبين الماليين بالرقابة والموافقة علي الارتباطات علي أساس الاعتمادات المتاحة من الموازنة وقيدها في سجل الاعتمادات	يونيو 2012	وزارة المالية / الوزارات التنفيذية
استخدام إجراءات الرقابة المالية علي نحو اكير كثافة	مايو/يونيو 2012	وزارة المالية
تشكيل مجموعة عمل لمراجعة نظام المراجعة الداخلية	أغسطس 2012	المالية/ديوان المحاسبة الوزارات

ولكن للأسف الشديد لم يكتب لهذا البرنامج الإصلاحي النجاح نظرا للانقسام السياسي واندلاع النزاعات مما ادي الي تفويت فرصة التطوير للقطاع المالي وإصلاح المالية العامة .